بقلم: نمر سلطاني*

المساواة والمواطنة في إسرائيل

مقدمة

في كانون الثاني ٢٠٠٢ أوعز الوزير إيلي يشاي إلى المستشارين القانونيين في وزارة الداخلية بفحص إمكانية إجراء تغيير قانوني بهدف تقليص عدد الفلسطينيين المتجنّسين (الحاصلين على الجنسية الإسرائيلية) وذلك بغية الحفاظ على الصبغة اليهودية لدولة إسرائيل. توجيهات يشاي هذه تمت قبل الهجوم التفجري الذي نفذه أحد المواطنين العرب في إسرائيل والذي كان أحد أبويه قد حصل على المواطنة في أعقاب زواجه من مواطن إسرائيلي. أي أن الهجوم، أو المبرر الأمني كان مجرد ذريعة لسياسة مخططة سلفاً تطورت إلى قرار حكومي في أيار العام ٢٠٠٢ ثم تحوّلت إلى «قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل».

إلى ذلك فإن تأمّل صيغة القانون وإجراءات اعتماده يشير إلى فقدان الاعتبارات الأمنية للمصداقية والمنهجية والثبات. فالقانون قانون جارف، تعسفي وبأثر رجعي وهو موجّه ضد مجموعة معينة من السكان بحكم انتمائها القومي. سأسعى في السطور التالية لإثبات أن هذا القانون إنما هو نتاج ثقافة سياسية ومناخ عام وبنية اجتماعية، والتي لا تؤدي إلى إفراز مثل هذا القانون وحسب، بل وتؤدي أيضاً إلى سنّه واعتماده في ظل أجواء مؤيدة وداعمة. وسأزعم أيضاً أن هذا القانون يشكّل ضربة أخرى ليست موجهة فقط ضد المساواة في إسرائيل، وإنما أيضاً ضد المواطنة الممنوحة للأقلية العربية.

عن المواطنة

عقب مظاهرات الاحتجاج التي قامت بها الأقلية الفلسطينية في تشرين الأول ٢٠٠٠، بدأنا نلاحظ تصاعد عمليات نزع الشرعية عن هذه الأقلية. فبعد فشل مؤتمر «كامب ديفيد» نشأ إجماع يهودي – صهيوني، أو ما يسمى بـ«الهيمنة الصهيونية الجديدة» (Rouhana and Sultany, 2003). ويتسم هذا الإجماع بـ :

١- مركزية إثنية يهودية سياسية تؤكد بشكل متجدد وبتشديد

* باحث في المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية (مدى)- حيفا

الفلسطينيون في اسرائيل: شرعية منقوصة ومشروطة

أكبر على يهودية الدولة.

٢- توجه دعائي يؤكد أن إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية في الوقت ذاته.

٣- شعور واقعي و/أو متخيل بالخوف على الوجود.

٤- شك عميق في ما إذا كان بالإمكان حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وبطبيعة الحال فإن المواطنين العرب في إسرائيل ظلوا خارج هذا الإجماع، وذلك لأنهم ليسوا صهيونيين ولا يمكنهم أن يكونوا كذلك. وفي ضوء معارضتهم لهذا الإجماع بدأت محاولة لإعادة رسم حدود الديمقراطية والمواطنة في إسرائيل. هذه العملية تهدف إلى فرض وجهة نظر الأغلبية الصهيونية على الأقلية، وسط إخضاع حدود الديمقراطية والمواطنة لحدود الإجماع الصهيوني، وكل من يقع خارج هذا الإجماع يعتبر غير شرعي. في هذا السياق رأينا خلال السنوات الأخيرة تشريعاً قانونياً تناول حرية التمثيل البرلماني وحرية التعبير السياسي في البرلمان الإسرائيلي وخارجه على حد سواء. هذه القوانين تمهد الأرضية لنزع شرعية الأقلية الفلسطينية (سلطاني، ٢٠٠٣).

في ضوء الوضع الناجم باشرنا في «مدى - المركز العربي للبحوث الاجتماعية التطبيقية»، مشروعاً للوصل السياسي وذلك لمراقبة عمليات نزع الشرعية وتتبع تجلياتها ومظاهرها في سائر مناحي الحياة في إسرائيل، وقد قررنا إصدار تقرير سنوي يوثق بصورة منهجية جميع مظاهر الكراهية والإقصاء والعنف والعنصرية تجاه المواطنين العرب، في أوساط الأغلبية اليهودية.

بعد أن فرغت من كتابة التقرير الأول ترددت كثيراً بشأن العنوان. فقد رغبت بعنوان يعبر بأدق صورة ممكنة عن الواقع في كل ما يتعلق بالمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. فهل هم مواطنون؟

بالتأكيد، إذ أنهم يتمتعون بمواطنة شكلية تعبر عن نفسها في بطاقة هوية وجواز سفر وحق تصويت في الانتخابات. فما هي إذاً ماهية هذه المواطنة؟

الفلسطينيون في إسرائيل هم جزء من مجموعة المواطنين لكنهم في الوقت ذاته ليسوا جزءاً من مجموعة القومية التي تتمتع بتفوق وهيمنة على الدولة ومواردها. ليسوا جزءاً من الحيّز العام (Public Sphene) ، وليسوا شركاء في بلورته وتحديد مضامينه، كما أنهم ليسوا شركاء في عملية صنع القرارات في الدولة وما إلى ذلك، وهي كلها أشياء معروفة. وهم لا يقبعون في هذا الوضع بإرادتهم أو اختيارهم الشخصي، وإنما بحكم إقصائهم واستثنائهم من الحيّز العام ، سواء من خلال التكوين أو المبنى الدستوري للدولة أو من خلال الثقافة السياسية الإسرائيلية. قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل لا يقف عند هذا الحد، بل يحاول سلب كل ما تبقّى من المجال - الحيّز - الشخصي العائد للمواطنين العرب.

تقول حانه أرندت: إن الدولة الشمولية تكتسب هذه الصفة عند تحولها من أداة في يد القانون إلى أداة في يد القومية. أي في اللحظة التي يتم فيها تفضيل المصلحة القومية على القانون (Arendt, The Origins of Totalitarianism) .

عن العنصرية

تعد العنصرية ضد العرب في إسرائيل مظهراً عميقاً وراسخاً جداً في المجتمع الإسرائيلي إلى الحد الذي يمكن فيه القول: إن

الأمر يتعلق بجهاز عنف واضطهاد يومي منظم. وليس المقصود هنا بـ «منظم» أن هناك جهة محرّكة توزع الأدوار، وإنما المقصود هو أن البنية المؤسسية والاجتماعية، وميزان القوى، والثقافة السياسية والأيديولوجية، هي التي تفرز الوضع القائم وهي التي تقوم بتشكيله وتوجيهه. هذا الجهاز يلاحق المواطن العربي إلى كل مكان يتوجه إليه في الدولة بغية فرض سيطرته وسلطته عليه والإبقاء على مكانته المتدنية وتحويله إلى مجرد «شيء» يتواجد في مجال – حيّز – يخضع لسيطرة آخرين هم الذين يمتلكون فقط، في نظر أنفسهم، القدرة على إدارة الفضاء، لأنهم يمثلون إرادة الشعب، وبكونه (أي المواطن العربي)، شيئاً فإنه قابل للزحزحة أو الإزالة من المجال (Ghassan Hage, White Nation, 1998) .

هذا الشعور بأنك صاحب المكان أو مالكه وأنك صاحب قدرة السيطرة عليه وإدارته، هو الذي دفع الوزير إيلي يشاي إلى الإيعاز للجهات القانونية في وزارة الداخلية في كانون الثاني ٢٠٠٢ بالتوجيه الذي أسلفناه. كذلك فإن الشعور بالسيطرة هو الذي يجعل الكثيرين يتحدثون عن العامل الديمغرافي، أو انتهاج سياسة ديمغرافية، أو عن تبادل أراض، و/أو تبادل سكاني، أو عن سن قانون لتكريس رفض حق العودة، أو قانون يميز بشكل سافر وصريح في مخصصات الأولاد. فكل هذه الأمور تنبع من الخشية من فقدان القدرة على إدارة الفضاء، والمحرك لكل ذلك هو الطابع اليهودي للدولة (والذي يعني في حقيقة الأمر ماهية يهودية).

تعالوا بنا نتأمّل عدداً من النتائج الثابتة أو المنهجية للاستطلاعات في السنوات الأخيرة: حوالي ٦٥٪ من اليهود في إسرائيل يقولون إن المواطنين العرب (في إسرائيل) يشكلون خطراً على أمن الدولة. حوالي ٦٥٪ من اليهود في إسرائيل يريدون من الحكومة أن تقوم بتشجيع هجرة المواطنين العرب من الدولة، ٣١٪ يؤيدون بشكل صريح الترانسفير، ٦٠٪ يرفضون أن يكون عربي مسؤولاً عنهم في العمل، ٦٥٪ يعارضون سكن مواطنين عرب معهم في البناية السكنية نفسها، أو حتى في الحي نفسه الذي يسكنون فيه، وعارضت نسبة مشابهة تأجير شققها لمواطنين عرب، وأفصحت نسبة مماثلة من المستطلعين اليهود عن أنها تحاول تفادي أو الامتناع عن إجراء لقاءات اجتماعية مع عرب (سلطاني ٢٠٠٣).

على أيّ حديث حول العنصرية في إسرائيل أن يتطرق إلى الأمور التالية:

أولاً، يجب أن نتذكّر دائماً أن المشروع الصهيوني كله مؤسس على نفي وإنكار الآخر العربي الفلسطيني. لقد افترضت الصهيونية أن الآخر ليس موجوداً لكي تستطيع الادعاء بملكيتها على الأرض. لقد نتج عن التقاء الأسطورة الصهيونية بالواقع نتائج مأساوية تمثلت باقتلاع ولجوء شعب كامل. لقد بنيت الروح الجمعية الصهيونية على «العمل العبري» وعلى «خلاص الأرض» (من أيدي العرب) ولذا كان الخطاب التأسيسي عنيفاً وإقصائياً منذ البداية.

ثانياً، إقامة إسرائيل على أنها «دولة اليهود» وأنها «دولة يهودية»، على كامل مؤسساتها القومية، دفعت بالعربي الذي سبق وجوده وجود الدولة نفسها إلى خانة الضيف غير المرغوب فيه. على هذه الشاكلة نتج زواج مكروه من قبل الطرفين: فمن ناحية أُجبرت إسرائيل على منح المواطنة للعرب لكي تصبح عضواً في الأمم المتحدة، ومن ناحية أخرى اضطر المواطنون العرب إلى قبول المواطنة الإسرائيلية لكي يستطيعوا البقاء في وطنهم. إذاً نستطيع أن نستنتج أن فكرة «العقل الاجتماعي» غير سارية المفعول هنا، وذلك لعدم وجود تعاقد إراديّ بين المواطن والدولة.

إن ما يجدر التوكيد عليه هنا هو أنه طالما كانت هذه العنصرية قائمة فإنه لا معنى للحديث عن المساواة. فحتى لو كانت المساواة ممنوحة للمواطنين العرب، فإن جهاز العنف والاضطهاد المنظم يفرغ المساواة من أي مضمون

ثالثاً، وسنعود إلى هذه النقطة لاحقاً، استحالة الفصل بين قيمة ومكانة المواطنة العربية في البلاد والاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية. وبالرغم من أن زوال الاحتلال هو شرط أساسي لتقليص العنصرية في إسرائيل تجاه العرب إلا أن ذلك ليس كافياً لاجتثاثها تماماً. ونحن نرى أن العنصرية موجودة في بلاد لا تحتل بلاد الآخرين.

رابعاً، الحضور الطاغي والمكثف للخطاب وللمؤسسة الأمنيين في إسرائيل. يتم استعمال الأمن من أجل إخماد صوت المعارضة السياسية ولتكريس السيطرة الإثنية اليهودية على موارد البلاد وعلى الأقلية. الأمن يكرّس الفصل بين مجموعة المواطنين ومجموعة القومية وهكذا يؤدي إلى إقصاء العرب من المجتمع الإسرائيلي. الأمن هو الذريعة وهو السبب. هو السبب للتمييز ضد المواطنين

العرب وهو الذريعة لوضعهم ومواطنتهم المتدنية.

خامساً، الإحساس بالخوف، حقيقياً أم متخيلاً، نتيجة واقع عارض ومؤقت أم نتيجة جذور أعمق في الوعي اليهودي، يلعب دوراً في إثارة الكراهية. في زمن الخوف يسهل على السلطة أن تتحكم بالشعب، وعلى اليمين أن يزداد قوة، وعلى الشوفينية القومية أن تسنّ الرماح وتخرج السيوف من أغمدتها.

سادساً، الفصل التام بين مجموعتي الأغلبية والأقلية، حتى في المدن في التي تعتبر «مختلطة» يؤدي إلى تكاثر الآراء المسبقة حول صورة الآخر. هذا الفصل يسبب الضرر الأكبر من جهة الأغلبية نظراً لأن الأقلي تحاول الانفتاح تجاه الأغلبية لرغبتها الاندماج في المجتمع. هكذا، على سبيل المثال، نجد أنّ أغلبية أبناء الأقلية يعرفون لغة الأغلبية، في حين أن قلائل من بني الأغلبية يعرفون لغة الأقلية. إلى جانب ذلك تلعب الصحافة الإسرائيلية – اليهودية وجهاز التعليم الرسمي دوراً حاسماً في تطوير صورة أُحادية – البعد للعربي.

هناك نقطة جديرة بالذكر هنا وهي أن استيعاب، أو تحمل، العرب في دولة إسرائيل يتم على أساس فردي، أي كأفراد وليس كمجموعة. فعندما يتحول العرب إلى مجموعة، ويبدأون بطرح مطالب جماعية، فإنهم يصبحون في نظر الأغلبية والمؤسسة تهديداً.

لقد أكدت الأبحاث التي تناولت العنصرية خلال السنوات الأخيرة أن هذه الظاهرة ليست ظاهرة فردية أو غير عقلانية. بل على العكس من ذلك فهي ظاهرة جماعية وعقلانية (David Goldberg, 1987). من هنا فإن أية محاولة لمجابهة هذه الظاهرة عبر الافتراض بأنها ستجد حلها من خلال التربية أو السيكولوجيا إنما هي محاولة محكوم عليها بالفشل (Fanon, Black skin, white Masks, 1967) ، إذ إنها ستكون محاولة لمعالجة الأعراض وليس الأسباب الحقيقية للمرض. فتغيير البنية الاجتماعية والمؤسسية، وتغيير موازين القوى هما الكفيلان فقط باجتثاث ظاهرة العنصرية من جذورها. (Boniua-Silva, 1997)(١).

عن المساواة

إن ما يجدر التوكيد عليه هنا هو أنه طالما كانت هذه العنصرية قائمة فإنه لا معنى للحديث عن المساواة. فحتى لو كانت المساواة ممنوحة للمواطنين العرب، فإن جهاز العنف والاضطهاد المنظم يفرغ المساواة من أي مضمون. ولكن حتى هذا الأمر غير متاح أو متوفر، ذلك لأنه من غير المفترض أصلاً أن تكون المساواة ممنوحة للعرب، وهذا على الرغم من وفرة الخطابات البلاغية في هذا المجال. وسأحاول هنا شرح هذه النقطة.. أولاً، لقد شطب مبدأ المساواة بصورة واعية وصريحة من قانون أساس «كرامة الإنسان وحريته» وذلك لسببين: الأول، بهدف الحفاظ على الوضع القائم بين العلمانين والمتدينين، والثاني، بهدف المحافظة على الهوية اليهودية للدولة (كارف ١٩٩٣). وكانت الكنيست رفضت مراراً وبأغلبية كبيرة مشروع قانون اقترحه عزمي بشارة لتصحيح الثغرة البارزة في مبدأ المساواة في القانون الأساسي. وقد علّلت الوزيرة تسيفي لبني في إحدى المرّات (بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٣) معارضة الحكومة لمشروع القانون بقولها: إن الحكومة تعارض أي تشريع أو تعديل لقوانين الأساس بدون موافقة جميع أطراف الائتلاف.

ثانياً: في العاشر من آب ١٩٩٤ كتب الميجر روبين ليڤي، مستشار المفتش العام للشرطة للشؤون العربية ما يلي (وهي وثيقة كشف عنها أمام لجنة أور جرى إعدادها في فترة تعتبر ليبرالية جداً حيال الأقلية العربية):

١– الإضراب الحالي لرؤساء السلطات العربية... يعتبر مؤشراً ينذر بالسوء ويؤكد تفاقم مسألة المساواة في نضال عرب إسرائيل من الآن فصاعداً.

٢– [...] د. [...] الاتفاق (أوسلو) يحل لهم مشكلة في مجال معين ويفجّر أو يطرح في الوقت ذاته مشكلات معقدة في مجالات أخرى، من بينها مشكلة المساواة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، والتي يمكن أن تقود إلى أفكار مثل «الأوتونوميا الثقافية» وبعد ذلك أوتونوميا إقليمية.. إلخ».

هذا يعني أن المساواة تعتبر هنا شيئاً سلبياً، تهديدياً، غير مرغوب.

ثالثاً، المساواة التي تبدي الدولة استعدادها لمنحها للأقلية الفلسطينية هي على الأكثر مساواة داخلية وليس خارجية. بمعنى أن هذه المساواة لا تعطي العرب الحق في أن يكونوا شركاء في بلورة المجال أو هوية الدولة. فالمساواة الداخلية هي مساواة في توزيع الميزانيات، وأود هنا إعطاء ثلاثة أمثلة:

المثال الأول، هو «ميثاق طبريا». فهذا الميثاق لم يتجاهل فقط، بالمعنى الجوهري، الهوية العربية الفلسطينية في الدولة، بل حتى أنه لم يشارك أي عربي، بصفة جسدية مباشرة، في صياغة هذا الميثاق الذي استمد من الإجماع الإسرائيلي والذي يدّعي طرح تصوّر لصورة الدولة. وعندما أقول: إنه لم يشارك أي عربي فإنني أعني بأنه لم يشارك في صياغة الميثاق المذكور ولو حتى عرب ليكوديون. أما المثالات الأخرى فيتناولان تصريحات لرئيس المحكمة العليا أهارون باراك، ورئيس حكومة إسرائيل أرئيل شارون. فقد استخدم الأول (باراك) قرار الحكم الشهير في قضية «قعدان» مقاربة أو تشبيهاً وظيفياً للمفتاح والبيت: فالبيت يهودي، والمفتاح أعطي لليهود فقط بناء على قانون العودة، ولكن الجميع سواسية داخل البيت. أما الثاني (شارون) فقد أجرى تمييزاً تحليلياً لافتاً للنظر عندما ميّز بين «حقوق على البلاد» و«حقوق في البلاد»، حيث قال: «جميع الحقوق على البلاد هي حقوق يهودية، ولكن داخل البلاد فإن جميع الحقوق تعود لكل من يعيش هنا» (٢٠٠٢/٧/٢٢).

هناك نقطة جديرة بالذكر هنا وهي أن استيعاب، أو تحمل، العرب في دولة إسرائيل يتم على أساس فردي، أي كأفراد وليس كمجموعة. فعندما يتحول العرب إلى مجموعة، ويبدأون بطرح مطالب جماعية، فإنهم يصبحون في نظر الأغلبية والمؤسسة تهديداً. فما الذي يدعو العرب للتحول إلى مجموعة؟ الجواب: لأن هذه هي الطريقة الوحيدة الكفيلة باكتساب القوة. لذلك فإن المحاولة الدائبة للإبقاء على العرب كأفراد، أو في أحسن الأحوال، كطوائف دينية، إنما هي محاولة لإدامة مكانتهم المتدنية وللإبقاء على غياب المساواة.

أود القول هنا بضع كلمات عن «التسامح» الذي يبديه قسم من الجمهور اليهودي تجاه المواطنين العرب. فعندما يمتلك شخص ما القدرة على أن يكون متسامحاً، فإنه يمتلك بالدرجة نفسها القدرة على أن يكون غير متسامح (Preston King, Toleration, 1976). فالتسامح يفترض سلفاً وجود السيطرة على الفرد المحتمل أو المستوعب وخضوعه (أي الفرد) لإرادة المُحْتَمِلْ له. إضافة إلى ذلك، فإن ممارسة التسامح مرتبطة بوضع حدود داخل مجال يمتلك المسامح سيطرة عليه. وتعني ممارسة التسامح وضع الآخر في مكان معين داخل هذا المجال وتعيين موضع له داخله. وينبه المتسامح الآخر بصورة ضمنية بأنه إذا ما تجاوز الحدود فإنه (أي المتسامح) سيستخدم قوته أو قدرته في عدم احتماله (Hage, 1998:89). وهذا ما يعنيه القول للعربي: «لا أوافق على ما قلته، ولكنني، مثل فولتير، سأناضل من أجل حقك في قول ما تريد»، وهو ما يعنيه أيضاً قرار الحكم (المحكمة العليا ٣١٦/٠٣) الذي يقول إن فيلم «جنين جنين» كاذب، ولكننا بحكم حرية التعبير والتسامح سنسمح بعرضه(٢).

وعليه فإن التسامح هو، في نهاية المطاف، نوع من الإقصاء.

الطابع اليهودي والمساواة

لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن من الواضح للناظر، بأن هناك علاقة جلية بين الحفاظ على الهوية اليهودية وبين غياب المساواة. هذا ما تعتقده على الأقل غالبية الجمهور اليهودي في إسرائيل. ففي استطلاع أجري في تشرين الثاني ٢٠٠١ من قبل باحثين من جامعة حيفا صرح ٩١٪ من المشتركين اليهود بأنه «من المهم المحافظة على طابع دولة إسرائيل كدولة يهودية». وأشارت معطيات أخرى تضمنها الاستطلاع إلى وجود صلة بين تأييد الدولة اليهودية وبين النزعات المناهضة لليبرالية. ولكن ما يهمني هنا هو النتيجة التالية: فقد أيد ٥٧٪ من المشتركين اليهود في الاستطلاع الرأي القائل: إن «على الحكومة تخصيص موارد لصالح مواطنيها اليهود وبعد ذلك فقط لصالح الآخرين». وفي استطلاع آخر جرى في تموز ٢٠٠٢ أيد أكثر من ٥٤٪ من اليهود في إسرائيل مشروع القانون الذي قدمه الحاخام حاييم دروكمان والقاضي بتخصيص أراض لبناء مستوطنات يهودية فقط. أي أن طابع دولة إسرائيل كدولة يهودية يعطي حقوقاً جماعية لأغلبية إثنية معينة مفضلاً إياها على أقلية إثنية أخرى، ليس فقط كقضية تعريف وإنما أيضاً كقضية أبعاد وانعكاسات يومية على الواقع. وطالما أنه لا تتوفر للأقلية حقوق جماعية موازية ومتساوية فإنه لا يمكن تحقيق المساواة في إسرائيل.

هنا تجدر الإشارة إلى وجود سوء فهم أساسي بين الجمهور اليهودي والجمهور العربي في إسرائيل. فالعرب، وهذا ما لا يفعله اليهود، يميزون بين الاعتراف بشرعية وجود الدولة وجوداً

مسيرة مطالبة بالمساواة

مؤسسياً وبين الاعتراف بشرعية وجودها كدولة يهودية صهيونية، كإفراز أو ثمرة للمشروع الصهيوني. فغالبية العرب يعترفون بالوجود المؤسسي للدولة لكنهم لا يعترفون بوجودها الصهيوني (روحانا – وجهة نظر مقدمة للمحكمة العليا ٢٠٠٣). ذلك لأن العربي، وفي اللحظة التي يعترف فيها بالدولة كوجود صهيوني، يكون قد نفى ذاته وذوّت، أو استوعب الآخر الذي يرفضه ويقمع هويته الذاتية. فالحركة الصهيونية قائمة على رفض الآخر (الفلسطيني)، وعلى قيام دولة مكان وطنه. ويقول الطابع اليهودي للدولة إنها (أي الدولة ذاتها) تهدف إلى خدمة أيديولوجيا معينة ولذلك وكمسألة تعريف، فإن مثل هذه الدولة ليست محايدة تجاه مواطنيها، خاصة أن الحياد يمثل الفرضية الأساسية التي تقوم عليها الليبرالية.

والسؤال: إلى أي مدى يمكن أن تذهب الأغلبية اليهودية في مسعاها للمحافظة على الطابع اليهودي للدولة؟ في اعتقادي أنها مستعدة للذهاب بعيداً جداً في سبيل ذلك.

وماذا بالنسبة للطابع الديمقراطي للدولة، أليس هو عامل التوازن؟

يبدو لي أن الطابع الديمقراطي لن يفصل بين الأغلبية اليهودية وبين المحافظة على الطابع اليهودي للدولة بأي ثمن، ذلك لأن الطابع الديمقراطي هو في نهاية المطاف آلية وعمل وظيفي، إجراء شكلي وليس شيئاً جوهرياً، ففي إسرائيل ليست القيم الديمقراطية هي السائدة أو المسيطرة، على العكس، فالسائد هو قيم المركزية الإثنية المناوئة لليبرالية، والاستعداد لاستخدام القوة والعنف ورفض الآخر. لم نكن، بغية التوصل إلى هذا الاستنتاج، بحاجة لانتظار البحث الذي أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية والذي نشر قبل عدة أشهر، وجاء ليدعم هذا الاستنتاج ذاته. وكان استنتاج البحث هو أن «إسرائيل هي بالأساس ديمقراطية شكلية لم تنجح بعد في التأقلم مع سمات الديمقراطية الجوهرية» (مقياس الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠٠٣، ص٨). ويؤكد البحث أن نسبة التأييد للقيم الديمقراطية العام ٢٠٠٣ سجلت أدنى معدل لها خلال العقد الأخير. ويظهر الاستطلاع الذي أجراه المعهد أن ٥٣٪ من اليهود في إسرائيل يعارضون وجود مساواة تامة في الحقوق بين المواطنين اليهود والعرب في الدولة. يعتقد ٧٧٪ من المواطنين اليهود بوجوب توفر أغلبية يهودية في أية قرارات مصيرية تتخذها الدولة.

يبدو أن أفضل تعبير عن الدور الشكلي والوظيفي للديمقراطية الإسرائيلية يتجسّد في الأقوال التي أدلى بها ايهود باراك في مقابلة مع بني موريس نشرت في («نيويورك ريڤيو أوف بوكس»/ حزيران ٢٠٠٢). يقول باراك في المقابلة: إنه إذا استمر الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، فإن المواطنين العرب في إسرائيل يمكن أن يتحولوا إلى «رأس حربة» للفلسطينيين في نضالهم وأن «الأمر قد يتطلب إجراء تغييرات في قواعد اللعبة الديمقراطية، بغية ضمان الطابع اليهودي لإسرائيل». معنى ذلك أن الطابع الديمقراطي يبقى حيوياً طالما كان يخدم هدف المحافظة على الطابع اليهودي، وفي اللحظة التي يكف فيها عن خدمة هذا الهدف فإنه (أي الطابع الديمقراطي) يصبح نافلاً أو لا لزوم له.

تصريحات باراك هذه تثير مسألة أخرى، وهي استحالة الفصل بين العنصرية وممارسات وأساليب القمع التي تمارسها إسرائيل

ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وبين تلك الممارسات التي تمارسها تجاه الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. فالشاب اليهودي (الجندي) الذي يخدم في قلقيلية لن يتحول بسهولة إلى شخص يحافظ على حقوق العرب في الطيرة (بالمثلث)، التي تقع على مسافة خمس دقائق سفر بالسيارة من قلقيلية.

عن المواطنة – مرّة أخرى

يتضح من كل ما أسلفته حتى الآن أن هناك مفهومان للمواطنة يسودان في الثقافة السياسية الإسرائيلية، مفهوم رفيع أو نحيف للمواطنة، ومفهوم آخر سميك.

ويشبه المفهوم الثاني ما يطلق عليه: T. H. Marshall عضوية كاملة في المجموعة، أو ما أسماه يوآب بيلد: مواطنة جمهورية (Peled, 1992). وهي مواطنة تنطوي على إعطاء أفضلية لمن يعتبر صاحب أو مالك المكان والفضاء. أما المفهوم النحيف أو الرفيع فهو مفهوم لمواطنة شكلية للأفراد العرب الذين لا يوجد لهم زمان أو مكان وليس من الواضح نهائياً كيف ومن أين أتوا إلى هذه البلاد.. هذه المواطنة تلغي الرابطة التاريخية بين المواطنين الفلسطينيين وبين وطنهم. إنها مواطنة تسعى إلى تكريس المكانة المتدنية للأقلية الفلسطينية وتتجاهل كونها اقلية أصلانية.

وعندما اقول اقلية أصلانية فإنني لا اقصد بذلك سكاناً اصليين بالمعنى الفولكلوري والثقافي (على غرار الصيغة التي استخدمتها لجنة أور) وإنما بالمعنى السياسي، وهذا يعني ان مواطنة الأقلية الفلسطينية يجب ان تنبع من هذه الحقيقة اولاً وقبل كل شيء.

وحيث ان مواطنة العرب في اسرائيل تتسم بكل هذه السمات فإنه لا يمكن القول سوى انهم «مواطنون بلا مواطنة» وفقاً للتعبير الذي استخدمه Etienne Balibar.

وعلى حد علمي فقد كان نبيل الصالح هو اول من استخدم هذا الاصطلاح بغية وصف وضع العرب في اسرائيل.(٣): «بهذه الطريقة تكوّن جمهور تابع اقتصادياً ومذنب فاقد القدرة على الحراك خارج أطر حالة أُحادي الاتجاه من «المواطنة» قوامها أفراد ممتثلون منصاعون لدولة لا ترى لزاماً عليها توسيع هوامش المواطنة فيها حتى تشمل العرب. وبكلمات أخرى فإن الناتج المباشر هو «مواطنون بلا مواطنة» على كل ما يترتب على هذا الوضع من عواقب إزاء القدرة على الخروج منه مستقبلاً. أفراد لا يحضر ماضيهم فيهم إلا لماماً وتتشقّق هويتهم الجماعية لتدبّ الروح مجدداً في نسغ الوشائجية التي ما زالت تصارع البقاء...»

ان اهمية هذا التحديد، او الوصف، ليست فقط تجاه الاغلبية اليهودية وانما أيضا تجاه الاقلية الفلسطينية وفهمها لمواطنتها.

وقد اخذ ابناء الاقلية يتساءلون في السنوات الأخيرة بالحاح أكبر عن مغزى ومعنى مواطنتهم. هناك شرط في منتهى الاهمية بالنسبة لتعزيز ذات المضطهد (بفتح الهاء) وهو التوقف عن رؤية نفسه ورؤية واقعه من وجهة نظر المضطهد (بكسر الهاء). عليه أن يكف عن النظر لنفسه من خلال القوالب التي يحاول المضطهد او القامع وضعه فيها. فبهذه الطريقة فقط يستطيع المضطهد او المقموع التخلص من اوزار المكانة المتدنية المفروضة عليه ,Fanon The Wretched of The Earth; Memmi, Racism and The Colonizer (and The Colonized).

والأهم من ذلك هو أنك اذا توقفت عن كونك «شيئا» فإنك ستكف عن كونك قابلاً للازالة او الازاحة من الفضاء.

١– على سبيل المثال، عندما تتحدث لجنة اور في تقريرها عن عدوانية الشرطة تجاه المواطنين العرب، فإنها تتعاطى مع الأمر كما لو كان الحديث يدور عن فقاعة هلامية وكأنه لا توجد علاقة بين عدوانية وعدائية غالبية الجمهور اليهودي وبين تعامل الشرطة، وبالتالي كأن الشرطة ليست جزءاً من المجتمع.

٢– أنظر بشكل خاص قرار حكم القاضية «بروكتشيا» (الفقرات ١٦ ، ١٨ و ٢٤) والفقرة ١٦ في قرار حكم القاضية داليا دورنر.

٣– نبيل الصالح «الاصلاحية نهج العمل السياسي: قضية التعليم العربي على سبيل المثال» – فصل المقال، ٢٠٠٠/٢/١١ (نشر المقال تحت الاسم المستعار «صبا منصور»).

مراجع

Arendt, Hannah, 1976. The Origins of Totalitarianism. New York: A Harvest Book.

Bonilla-Silva, Eduardo, 1997. "Rethinking Racism: Toward a Structural Interpretaion", American Sociological

& Unwin.

Memmi, Albert, 1991. The Colonizer and the Colonized. Boston: Beacon Press. Fanon.

Peled. Yoav, 1992. "Ethnic Democracy and the Legal onstruction of Citizenship: Arab Citizens of the Jewish State". American Plitical Science Review, vol. 86 (2), pp. 432-43.

Rouhana, Nadim & Nimer Sultany, 2003. "Redrawing the Boundaries of Citizenship: Israel's New Hegemony", Journal of Palestine Studies, vol. 33 (1), pp. 5-22.

Sultany, Nimer, 2003. Citizens Without Citizensip. Haifa: Mada - Arab enter fo Applied Social Research.

Review, vol. 62(3), pp. 465-480.

Frantz, 1967. Black Skin, White Masks. New york: Grove Press.

Fanon, Frantz, 1963. The Wretched of the Earth. New York: Grove Press.

Hage, Ghassan, 1998. White Nation. New Yourk: Routledge.

Goldberg. David, 1987. "Raking the Field of the Discourse of Racism", Journal of lack Studies, vol. 18 (1), pp. 58-71.

Karp, Judith, 1993. "Basic Law: Houman Dignity and Liberty - Biography of a power Struggle", Mishpat Umemshal, vol, vol. A2, p. 342 (Hebrew).

King. Preston, 1976. Toleration. London: George Allen